



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

ذخائر مجلة الوعي الإسلامي (١٠)



شرح أنفس السحر في أقسام الحديث والأثر

تأليف

العلَّامة عثمان بن سند الفيلكاوي الكويتي رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

الدكتور رياض منسي العيسى

الإصدار مائة وثمانية وعشرون

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

شرح أنفس السحر

في

أقسام الحديث والأثر



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م



AL-Waei AL-islami

مجلة كويتية شهرية جامعة

تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة الكويت - في مطلع كل شهر هجري

الإصدار مائة وثمانية وعشرون

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦ م

العنوان:

ص.ب ٢٣٦٦٧

الرمز البريدي ١٣٠٩٧ الكويت

هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ١٨٤٤٠٤٤

فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني

info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني

www.alwaei.gov.kw

رئيس التحرير

الدكتور صالح سالم النهام





شرح أنفاس السحر

في

أقسام الحديث والأثر

تأليف

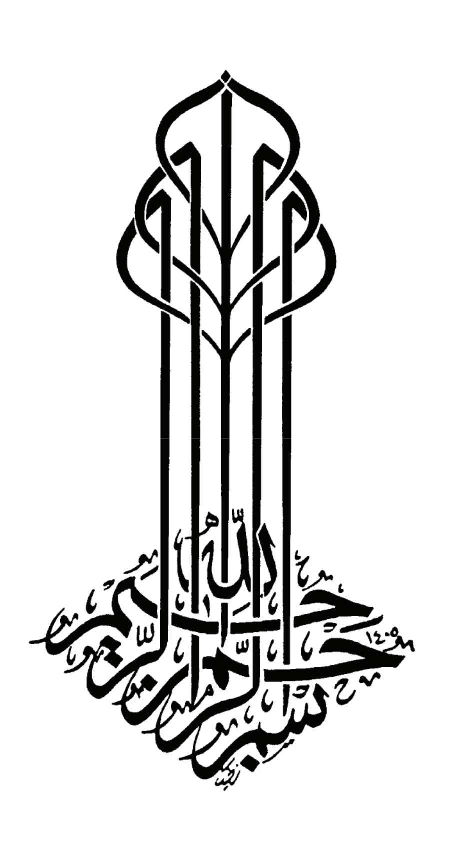
العلامة عثمان بن سند الفيلكاوي الكويتي رحمه الله تعالى

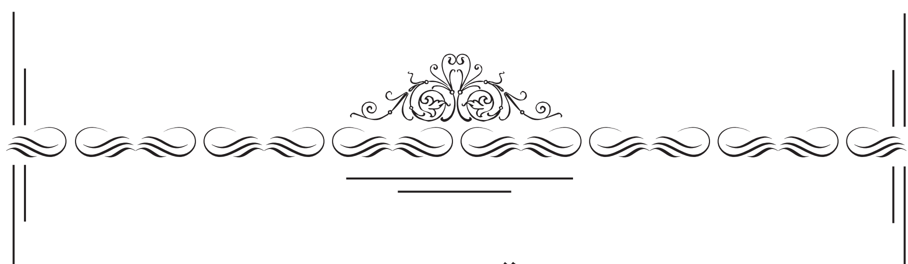
تحقيق وتعليق

الدكتور رياض منسي العيسى

الإصدار مائة وثمانية وعشرون

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م


بسم الله الرحمن الرحيم



تصدير

الحمد لله الذي تفضل علىٰ هذه الأمة بحفظ دينها، وصلاح أمرها، ورفعة شأنها، فأنزل كتابًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأرسل رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسنَّةٍ مبيِّنة، وهيأ لها رجالًا يُعلِّمون جاهلها ويرشدون ضالَّها، ويحفظون - بحفظ الله - تراثها من الضياع؛ فنقلوا كتاب الله نقلًا متواترًا لا مجال للتشكيك فيه، ونقلوا سُنَّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وميَّزوا صحيحها من غيره، وصنَّفوا المؤلفات في مختلف علوم الشريعة؛ لتصبح ذخائر ثمينة تنير لنا الدرب، وتحفظ لنا الدين، فله الحمد سبحانه أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا.

ثم أما بعد:

فمِنْ خِلالِ السَّنواتِ الطِّوال لمجلَّةِ الوعي الإسلاميِّ في ميدان الثقافة والتُّراث، والفكر التَّوعويِّ الإسلاميِّ؛ أدركت المجلة أننا لا نستطيع أن نبعث حضارة أمتنا وتراثها العظيم، وننفخ في روحها؛ إلا بإخراج هذا العلم المُودَع داخل أوراق المخطوطات، ولفائف الرقوق والبَرْدي، تحقيقًا ثم دَرْسًا.

فقامت «**مجلة الوعي الإسلامي**» بإخراج العديد من الإصدارات المتنوعة العلمية والثقافية والإعلامية، خطَّتها العديد من الأقلام السَّيالة لكبار العلماء

والأعلام والباحثين، وها هي اليوم تضع بعض ذخائر الحضارة الإسلامية بين يدي قُرَّائها الكرام، من خلال سلسلة بعنوان: «**ذخائر الوعي الإسلامي**» لتحقق التَّنوع العلمي والأدبي بين رفوف مكتبتها العامرة.

ومن هذه الذخائر: رسالة «**شرح أنفاس السَّحر في أقسام الحديث والأثر**».

وهي رسالة علميّة حديثية نافعة، من تحقيق وتعليق الدكتور: رياض منسي العيسىٰ، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء علىٰ جهوده الطيبة.

وتأتي هذه السلسلة ضمن اهتمامات «**مجلة الوعي الإسلامي**» بالتراث العربي والإسلامي، ولفتح الطريق أمام الباحثين للعناية بتراثهم، والوقوف علىٰ طبيعة التطور العلمي ومنهجية البحث، وتوظيف نصوص التراث في أغراض التأصيل لمناهج البحث العمليّ ونظرياته المعاصرة، لإخراج هذه الذخائر التراثية إخراجًا متقنًا.

و«**مجلة الوعي الإسلاميّ**» إذ تقدّم هذا الإصدار، فإنها تتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع من ساهم وأعان علىٰ إصدار هذه السلسلة، سائلة الله عز وجل أن يجعل فيها النفع والفائدة للجميع.

والحمد لله رب العالمين

رَئِيسُ التَّحرِير

الدكتور صَالح سَالم النّهَام





مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ:

فإنَّ هذِهِ رسالةٌ مِنَ الرسائلِ المهمةِ في علمِ مصطلحِ الحديثِ، للشيخِ عثمانَ بنِ سند الوائليِّ البصريِّ الفيلكاويِّ، المتوفىٰ سنة (١٢٤٢هـ).

نَظَمَ الشارحُ منظومةً في علم مصطلح الحديث، سماها: (أنفاس السَّحَر في أقسام الحديث والأثر)، والتي تقع في أربعة عشر بيتًا، ولعلَّ هذِهِ المنظومةَ أصغرُ منظومةٍ عددًا في الأبياتِ في علمِ مصطلحِ الحديثِ.

وذكرَ السيد محمود شكري الآلوسي هذه المنظومة، ونسبها للشيخ ابن سند، حيث قال في ترجمته[1]: «ومما يدل علىٰ وافرِ علمِهِ وغزيرِ أدبِهِ وفهمِهِ - جمعُهُ أقسامَ الحديثِ التي حازتْ مِنَ اللطفِ غايةَ الغايات»، ثم ذكرَ أبياتَ أنفاسِ السَّحَرِ.

ثم قامَ الشيخ ابنُ سند نفسُهُ بشرحِها شرحًا مختصرًا لتكونَ تبصرةً للمبتدئِ في هذا الفنِّ، وتذكرةً للمنتهي فيه.

---

(١) «المسك الأذفر» (١/ ١٤٥).

وأصلُ المادةِ العلميةِ التي اعتمدَ عليها الشارحُ في شرحِ هذه المنظومةِ مقدمةَ كتاب (إرشاد الساري شرح صحيح البخاري) لشهاب الدين القسطلاني، المتوفىٰ سنة (٩٢٣هـ).

وأسأل الله تعالىٰ أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن ينفعني به وكل من اطلع عليه.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

وكتبه

الدكتور. رياض منسي العيسى



ترجمة الشيخ عثمان بن سند الفيلكاوي(١)

هو بدرُ الدِّين أبو النُّور عثمانُ بنُ سندٍ النجديُّ الوائليُّ، ثم البصريُّ المالكيُّ الكويتي، مؤرخٌ أديبٌ، مِن نوابغ المتأخرين، مشاركٌ في أنواعٍ مِنَ العلومِ، أصلُهُ مِن نجدٍ، مِن عربِ عُنيزة.

وُلِدَ بجزيرةِ (فيلكا) في الكويت سنة (١١٨٠هـ)، الموافق سنة (١٧٦٦م)، وسكنَ البصرةَ.

❁ **ترَكَ مصنفاتٍ كثيرةً، منها:**

١- «الغُرَر في وجوه القرن الثالث عشر». نحا فيه منحىٰ سلافة العصر.

٢- و«مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود». ضَمَّنها أخبار داود باشا (أحد ولاة بغداد) من سنة (١١٨٨هـ) إلىٰ سنة (١٢٤٢هـ).

٣- و«منظم الجوهر في مدائح حِمْير».

٤- و«نظم مغني اللبيب» لابن هشام في النحو، نحو خمسة آلاف بيت.

٥- و«نظم الورقات» لإمام الحرمين مع شرحه.

---

(١) ينظر ترجمته في «حلية البشر» لعبد الرزاق البيطار (١/ ٣٩٣)، و«المسك الأذفر» للآلوسي (١/ ١٤١)، و«هدية العارفين» (١/ ٦٦١)، و«إيضاح المكنون» لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٩٠) (٢/ ٢-١٤٥-٤٩٨)، و«معجم المطبوعات» ليوسف سركيس (٢/ ١٣٠٦)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٠٦)، و«معجم المؤلفين» لرضا كحالة (٦/ ٢٥٥).

٦- و«شرح الجوهر الفريد علىٰ الجِيد» شرح قصيدة له في العَروض.

٧- و«أصفىٰ الموارد في أحوال الشيخ خالد».

٨- و«تفهيم المتفهم، شرح تعليم المتعلم».

٩- و«سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد».

١٠- و«أوضح المسالك في فقه الإمام مالك»، نَظَم فيه مختصر العمروسي.

١١- و«الغرر في جبهة بهجة البصر» في مصطلح الحديث.

١٢- و«شرح أنفاس السحر في أقسام الحديث والأثر».

١٣- و«بهجة البصر» نظم فيه «نخبة الفِكَر».

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ شاعرًا مكثرًا.

وتُوفي ببغدادَ، واختُلف في أي سنة: فقيل: (١٢٤٢هـ) الموافق سنة (١٨٢٦م)، وقيل: (١٢٤٨هـ)، وقيل: (١٢٥٠هـ).



منظومة أنفاس السحر
في أقسام الحديث والأثر

[١] الْحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَرْسَلا إِنْعَامَهُ، وَلِلنَّبِيِّ أرْسَلا

[٢] ثُمَّ الصَّلاةُ مَعْ سَلامٍ كامِلِ عَلَىٰ النَّبِيِّ الطَّيِّبِ الشَّمائِلِ

[٣] مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ مَا الْتَثَمَ الزُّوَّارُ طِيْبَ تُرْبِهِ

[٤] هَذَا وَمَا إِلىٰ نَبِيِّنا انْتَمَىٰ مِنْ سُنَنٍ في الاصْطِلَاحِ قُسِّمَا

[٥] لِمُتَوَاتِرٍ، وَلِلْمَشْهُوْرِ صَحِيْحِها، وَالْحَسَنِ الْمَأْثُوْرِ

[٦] وَصَالِحٍ، مُضَعَّفٍ، ضَعِيْفِ مُسْنَدٍ، الْمَرْفُوْعِ، وَالْمَوْقُوْفِ

[٧] مَوْصُوْلٍ، الْمُرْسَلِ، وَالْمَقْطُوْعِ وَمُعْضَلٍ، مُعَنْعَنٍ، مَسْمُوْعِ

[٨] مُؤَنَّنٍ، مُعَلَّقٍ، مُدَلَّسِ وَمُدْرَجٍ، عَالٍ، وَنازِلٍ قِسِ

[٩] مُسَلْسَلٍ، غَرِيْبٍ، الْعَزِيْزِ، مَعْ مُعَلَّلٍ، وَمَا بَرِي، شَذَّ، اتَّبِعْ

[١٠] وَمُنْكَرٍ، مُضْطَرِبٍ، مَوْضُوْعِ مَقْلُوْبٍ، الْمُرَكَّبِ، الْمَجْمُوْعِ

[١١] مُنْقَلِبٍ، مُدَبَّجٍ، مُصَحَّفِ وَناسِخٍ، مَنْسُوْخٍ، الْمُخْتَلِفِ

[١٢] دُوْنَكَهاعَلَىٰ اخْتِصارٍ مُجْمَلَةْ لَكِنَّهَا بَدِيْعَةٌ مُكَمَّلَة

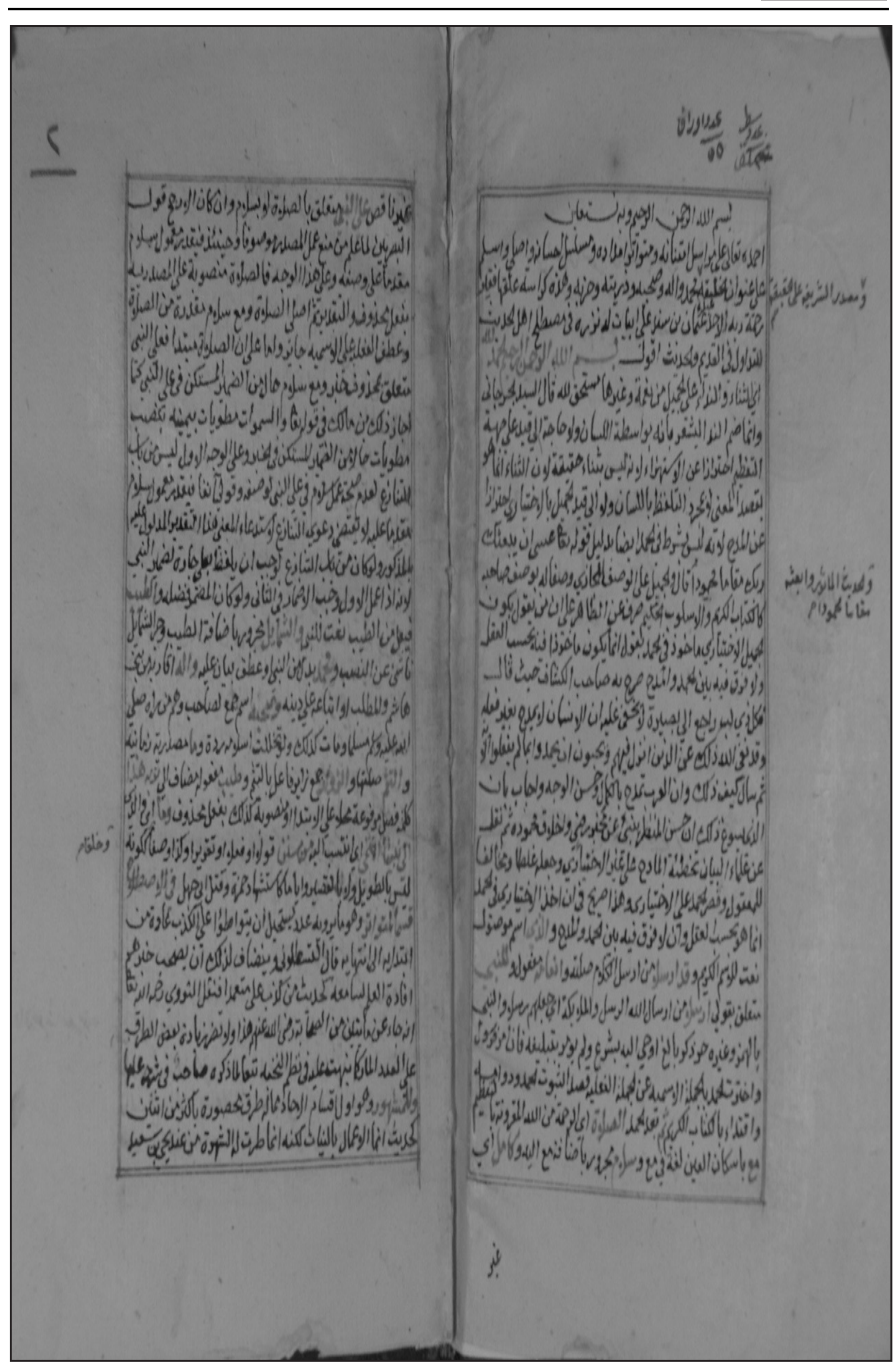
[١٣] نَخْتِمُها يَا صَاحِ بِالصَّلاةِ عَلَىٰ النَّبِيِّ الْكامِلِ الصِّفاتِ

[١٤] محمدٍ وَآلِهِ الْأَشْبالِ وَصَحْبِهِ مَسانِدِ الْكَمالِ



نسخة منظومة (أنفاس السَّحَر)

صفحة العنوان من نسخة (شرح أنفاس السَّحَر)



الورقة الأولىٰ من النسخة

الورقة الأخيرة من النسخة





شرح أنفس السحر

في

أقسام الحديث والأثر

تأليف

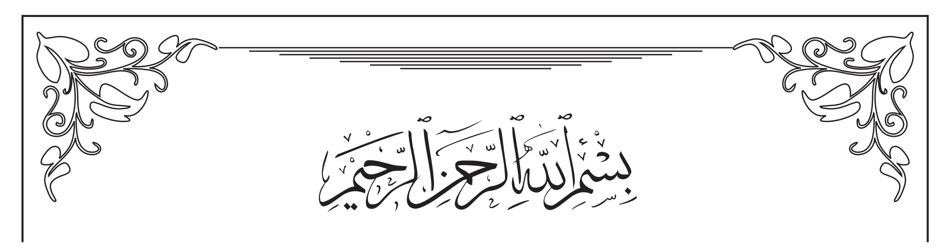
العلامة عثمان بن سند الفيلكاوي الكويتي رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

الدكتور رياض منسي العيسى

الإصدار مائة وثمانية وعشرون

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م



وبه نستعين

أحمدُهُ تعالىٰ علىٰ مَراسلِ امتنانِهِ، ومتواترِ إمدادِهِ، ومسلسلِ إحسانِهِ.

وأصلِّي وأُسلِّمُ علىٰ عنوانِ الخليقةِ، ومصدرِ الشريعةِ علىٰ الحقيقةِ، محمد وآلِهِ وصحبِهِ وذريتِهِ وحزبِهِ.

وهذه كراسةٌ علَّقَها فقيرُ رحمةِ ربِّهِ الأحدِ، عبدُهُ عثمانُ بنُ سندٍ، علىٰ أبياتٍ له نزرةٍ في مصطلحِ أهلِ الحديثِ، للتداولِ في القديمِ والحديثِ. أقولُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

[١] الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَرْسَلَا إِنْعَامَهُ، وَلِلنَّبِيِّ أَرْسَلَا

(**الحَمْدُ للهِ**) أي: الثناءُ والنداءُ علىٰ الجميلِ مِن نعمةٍ وغيرِها مستحقٌّ للهِ.

قال السيدُ الجرجانيُّ(١): «وإنما ضمَّ (النداء) ليُشعرَ بأنه بواسطةِ

---

(١) السيد الجرجاني: هو السيد علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، وُلد في تاكو (قرب استراباذ) ودرس في شيراز، وفيها تُوفي، من مصنفاته: «التعريفات»، و«شرح مواقف الإيجي»، و«رسالة في فن أصول الحديث». ينظر الأعلام للزركلي (٥/ ٧).

وقوله في «حاشية الكشاف» للزمخشري، وهو مخطوط [الورقة ٢٦/ أ] بتصرف.

اللسانِ. ولا حاجةَ إلىٰ قيدِ (علىٰ جهةِ التعظيمِ)، احترازًا عن الاستهزاءِ؛ لأنه ليس بثناءٍ حقيقةً؛ لأنَّ الثناءَ إنما هو بقصدِ المعنىٰ لا بمجردِ التلفظِ باللسانِ. ولا إلىٰ قيدِ (الجميل الاختياري)، احترازًا عن المدحِ؛ لأنه ليس بشرطٍ في الحمدِ أيضًا، بدليلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، والحديثِ المأثورِ: «**وَابْعَثْهُ مَقامًا مَحْمُوْدًا**»[(١)].

قال: «والجميلُ علىٰ الوصفِ المجازي وصفًا له بوصفِ صاحبِهِ، كالكتابِ الكريمِ، والأسلوبِ الحكيمِ صرف عن الظاهرِ، علىٰ أنَّ مَن يقولُ: يكون الجميلُ الاختياريُّ مأخوذًا في الحمد بقولٍ، إنما يكون مأخوذًا فيه بحسب العقل».

ولا فرقَ فيه بين الحمدِ والمدحِ، صَرَّحَ به صاحبُ «الكشافِ»[(٢)]، حيث قال: «فكلُّ ذي لبٍّ وراجعٍ إلىٰ بصيرةٍ لا يخفىٰ عليه أنَّ الإنسان لا يُمْدَحُ بغيرِ فعلِهِ، وقدْ نفىٰ اللهُ ذلك عن الذين أَنْزَلَ فيهم ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران:١٨٨] الآية».

ثم سأَلَ: «كيف ذلك وأنَّ العربَ تمدحُ بالكمالِ وحسنِ الوجهِ؟».

فأجابَ: «بأنَّ الذي يسوغُ ذلك أنَّ حسنَ المنظرِ ينبئ عن مخبرٍ

---

(١) جزء من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤).

(٢) أي: الزمخشري: وهو جار الله محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري (ت٥٣٨هـ) كان معتزلي الاعتقاد، جاور مكة زمنًا، من كتبه: «الكشاف في تفسير القرآن»، و«أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث». ينظر «بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩).

وقوله في «تفسيره الكشاف» (٤/ ٣٦٤، ٣٦٥).

مَرضيٍّ، وأخلاقٍ محمودةٍ». ثم نقلَ عن علماءِ البيانِ تخطئةَ المادحِ علىٰ غيرِ الاختياريِّ، وجَعَلَهُ غلطًا ومخالفًا للمعقولِ، وقَصَرَ الحمدَ علىٰ الاختياريِّ.

وهذا صريحٌ في أنَّ أخذَ الاختياريِّ في الحمدِ إنما هو بحسَبِ العقلِ، وأن لا فرق فيه بين الحمدِ والمدحِ.

و(**الَّذِي**) اسمُ موصولٍ نعتٌ للاسمِ الكريمِ.

و(**قَدْ أَرْسَلا**) مِن أرسلَ الكلامَ، صلتُهُ. و(**إِنْعَامَهُ**) مفعولٌ.

و(**لِلنَّبِيِّ**) متعلقٌ بقولي: (**أَرْسَلا**) مِن إرسالِ اللهِ الرسلَ والملائكةَ، أي: جعلهم رسلًا.

والنبيُّ -بالهمز وغيره-: حُرٌّ، ذَكَرٌ، بالغٌ، أُوحِيَ إليه بشرعٍ ولم يؤمر بتبليغه، فإنْ أُمِرَ فرسولٌ.

واخترتُ الحمدُ بالجملةِ الاسميةِ عنِ الجملةِ الفعليةِ؛ قصدًا لثبوتِ الحمدِ ودوامِهِ، واقتداءً بالكتابِ الكريمِ.

[٢] ثُمَّ الصَّلاةُ مَعْ سَلَامٍ كَامِلِ عَلَىٰ النَّبِيِّ الطَّيِّبِ الشَّمَائِلِ

(**ثُمَّ**) بعدَ الحمدِ (**الصَّلاةُ**) أي: الرحمة من الله المقرونة بالتعظيم.

(**مَعْ**) بإسكانِ العينِ، لغةٌ في (مَعَ).

و(**سَلامٍ**) مجرورٌ، بإضافةِ (**مع**) إليه. و(**كامِلِ**) أي: غيرِ ناقصٍ.

(**عَلَىٰ النَّبِيِّ**) متعلِّقٌ بـ(**الصَّلاةُ**)، أو بـ(**سَلامٍ**) وإنْ كانَ الأرجحُ قولَ البصريين؛ لِمَا عُلِمَ مِن منعِ عملِ المصدرِ موصوفًا، وحينئذٍ فيُقدَّرُ معمولُ (**سَلامٍ**) مقدمًا علىٰ وصفِهِ.

وعلىٰ هذا الوجهِ فالصلاةُ منصوبةٌ علىٰ المصدريةِ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: ثم أُصلِّي الصلاةَ، و(**مَعْ سَلامٍ**) مقدرةٌ مِنَ (**الصَّلاةِ**)، وعطفُ الفعليةِ علىٰ الاسميةِ جائزٌ.

وأمَّا علىٰ أنَّ (**الصلاةَ**) مبتدأٌ، فـ(**عَلَىٰ النَّبِيِّ**) متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ، و(**مَعْ سَلامٍ**) حالٌ مِنَ الضميرِ المستكنِّ في (**عَلَىٰ النَّبِيِّ**)، كما أجازَ ذلك ابنُ مالكٍ(١) في قوله تعالىٰ: ﴿**وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ**﴾ [الزُّمَر:٦٧]، بنصبِ (مَطْوِيَّاتٍ)(٢)، حالٌ مِن الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ.

وعلىٰ الوجهِ الأولِ ليس مِن بابِ التنازعِ؛ لعدمِ صحةِ عملِ (**سَلامٍ**) في (**عَلَىٰ النَّبِيِّ**) لوصفِهِ.

وقولي آنفًا: «فيقدَّرُ معمولُ (**سَلامٍ**) مقدمًا عليه» لا يقتضي دعوىٰ التنازعِ؛ لاستدعاءِ المعنىٰ هنا التقديرَ المدلول عليه بالمذكور، ولو كانَ مِن بابِ التنازعِ لوجَبَ أنْ يُلْفَظَ بـ(**عَلَىٰ**) جارة لضمير (**النَّبِيِّ**) لأنه إذا عَمِلَ الأولُ وجَبَ الإضمارُ في الثاني ولو كان المضمرُ فضلَةً.

---

(١) ابن مالك: هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجَيَّاني (ت٦٧٢هـ)، أحد الأئمة في علوم العربية، وُلد في (جيان) بالأندلس، وانتقل إلىٰ دمشق، فتُوفي فيها. أشهر كتبه: «الألفية في النحو»، و«تسهيل الفوائد»، و«الكافية الشافية». يُنظر «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٣٣).

وقول ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٣٣).

(٢) نسب ابن خالويه هذه القراءة في «المختصر» إلىٰ عيسىٰ بن عمر (ص١٣١)، ونسبها ابن مالك وهو من علماء القراءات في «شرح عمدة الحافظ» إلىٰ الحسن البصري (ص٣٢٢)، حيث قال: «ومن دلائل الجواز قراءة بعض السلف وهو الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ**﴾ [الزُّمَر:٦٧]».

و(**الطَّيِّبِ**) فَيْعِل، مِنَ الطيبِ، نعتٌ لـ(**النَّبِيِّ**).

و(**الشَّمائِلِ**) مجرورٌ، بإضافةِ (**الطَّيِّبِ**)، وجرُّ (**الشَّمائِلِ**) ناشئٌ عنِ النصبِ.

[٣] مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ مَا الْتَثَمَ الزُّوَّارُ طِيبَ تُرْبِهِ

و(**مُحَمَّدٍ**) بدلٌ مِنَ (**النَّبِيِّ**)، أو عطفُ بيانٍ عليه.

(**وَآلِهِ**) أقاربُهُ مِن بني هاشمٍ والمُطَّلِبِ، أو أتباعُهُ علىٰ دينِهِ.

(**وَصَحْبِهِ**): اسمُ جمعٍ لـ(صاحب)، وهو مَن رآه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسلمًا، ومات علىٰ ذلك ولو تخلَّلَتْ إسلامَهُ ردةٌ.

و(**مَا**) مصدريةٌ زمانيةٌ. و(**الْتَثَمَ**) صلتها. و(**الزُّوَّارُ**) جمعُ زائرٍ، فاعلُ بـ(**الْتَثَمَ**). و(**طِيبَ**) مفعولُهُ، مضافٌ إلىٰ (**تُرْبِهِ**).

[٤] هَذَا وَمَا إِلَىٰ نَبِيِّنَا انْتَمَىٰ مِنْ سُنَنٍ في الاصْطِلَاحِ قُسِّمَا

(**هَذَا**) كلمةُ فصلٍ مرفوعةٌ حملًا علىٰ الابتداءِ، أو منصوبةٌ كذلك بفعلٍ محذوفٍ.

(**وَمَا**) أي: والذي (**إِلَىٰ نَبِيِّنَا انْتَمَىٰ**) أي: انتسب إليه (**مِنْ سُنَنٍ**) قولًا أو فعلًا أو تقريرًا، وكذا وصْفًا وخُلْقًا، ككونِهِ ليس بالطويلِ ولا بالقصيرِ، وأيامًا كاستشهادِ حمزةَ وقتلِ أبي جهلٍ.

[٥] لِمُتَوَاتِرٍ، وَلِلْمَشْهُورِ صَحِيحِها، وَالْحَسَنِ الْمَأْثُورِ

(**فِي الاصْطِلَاحِ قُسِّمَا لِمُتَوَاتِرٍ**): هو ما يرويه عددٌ يستحيلُ أنْ يتواطئوا علىٰ الكذبِ عادةً، مِن ابتدائِهِ إلىٰ انتهائِهِ.

قال القَسْطلانيُّ[١]: «وينضافُ لذلك أنْ يصحبَ خبرَهُم إفادةُ العلمِ لسامعِهِ، كحديثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا...»[٢]، فنقلَ النوويُّ[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أنه جاءَ عنْ مائتين مِنَ الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ هذا».

ولا يضرُّ زيادةُ بعضِ الطرقِ علىٰ العددِ المارِّ، كما نبهتُ عليه في نظمِ النخبةِ[٤] تبعًا لِمَا ذكرَهُ صاحبُها[٥] في شرحِهِ عليها.

(وَلِلْمَشْهُورِ) وهو أولُ أقسامِ الآحادِ: ما له طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ مِن

---

(١) القسطلاني: هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المصري (ت٩٢٣هـ)، من علماء الحديث، مولده ووفاته في القاهرة من مصنفاته: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»، و«المواهب اللدنية في المنح المحمدية» في السيرة النبوية. ينظر «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٣٢).

وقوله في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (١/ ٨). وقال به قبله الحافظ ابن حجر العسقلاني في «نزهة النظر» (ص٤٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب إثم مَن كَذَب علىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم (١٠٧) ومسلم في مقدمة صحيحه، باب تغليظ الكذب علىٰ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم (٣).

(٣) النووي: هو محيي الدين أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مُري الحزامي النووي، المتوفىٰ سنة (٦٧٦هـ)، عَلَّامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في نوىٰ (من قرىٰ حوران، بسورية) وإليها نسبته، تعلم في دمشق، وأقام بها زمنًا طويلًا. من كتبه: «تهذيب الأسماء» و«اللغات»، و«منهاج الطالبين» و«الأذكار النووية». ينظر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٣) و«الأعلام» للزركلي (٨/ ١٤٩).

وقوله في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٨).

(٤) واسم هذه المنظومة: «بهجة البصر» كما مر في مصنفات المؤلف (ص٨).

(٥) في النسخة: صاحب. ولعله ما أثبته، ينظر «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص٤٢).

اثنين، كحديثِ: «**إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ**»(١)، لكنه إنما طرأتْ له الشهرةُ مِن عند يحيىٰ بنِ سعيدٍ، وأولُ إسنادِهِ فردٌ، وهو ملحقٌ بالمتواترِ عندهم، إلا أنه يفيدُ العلمَ النظريَّ.

وإلىٰ (**صَحِيحِها**) أي: الأقسامِ.

وهو ما اتصلَ سندُهُ، بعدولٍ، ضابطين، بلا شذوذٍ -بأنْ لا يكونَ الثقةُ خالفَ أرجحَ منه حفظًا أو عددًا، مخالفةً لا يمكنُ الجمعُ- ولا علةٍ خفيةٍ قادحةٍ مجمعٍ عليها.

أي: إسنادُهُ صحيحٌ، لا أنه مقطوعٌ به في نفسِ الأمرِ؛ لجوازِ خطأِ الضابطِ الثقةِ ونسيانِهِ(٢). نعمْ، يُقْطَعُ به إذا تواتَرَ.

وإن لم يتصلْ، بأنْ يُحذفَ مِن أولِ سندِهِ، أو جميعِهِ، لا وسطَهُ، فمعلَّقٌ، وهو في «صحيحِ البخاريِّ» يكون مرفوعًا وموقوفًا.

قال القسطلاني(٣): «المختارُ لا يُجزمُ في سندٍ بأنه أصحُّ الأسانيدِ مطلقًا غير مقيَّدٍ بصحابيٍّ تلك الترجمةِ؛ لعسرِ الإطلاقِ، أو يُتوقَّفُ علىٰ وجودِ درجاتِ القَبولِ في كلِّ فردٍ فردٍ مِن رواةِ السندِ المحكومِ له، فإنْ قيَّد بصحابيها جازَ(٤). فيقالُ مثلًا:

أصحُّ أسانيدِ أهلِ البيتِ: جعفرُ بنُ محمد، عن أبيه، عن جدِّهِ، عن عليٍّ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم (١) ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله: «**إنما الأعمال بالنية**»، رقم (١٩٠٧).

(٢) هذا من التجويز العقلي، وإلا في الحقيقة لا اعتبار بهذا الكلام.

(٣) قوله في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (١/ ٨).

(٤) في «إرشاد الساري»: بصاحبها ساغ.

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إذا كان الراوي عن جعفرَ ثقةٌ[١].

وأصحُّ أسانيدِ الصِّديقِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ، عنْ قيسِ بنِ أبي حازمٍ، عن أبي بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأصحُّ أسانيدِ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: الزهريُّ، عن سالمٍ، عن أبيه، عن جدِّهِ.

وأصحُّ أسانيدِ أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: الزهريُّ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، عن أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأصحُّ أسانيدِ ابنِ عمرَ: مالكٌ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ.

وأصحُّ أسانيدِ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا وعنهم أجمعين: عبيدُ اللهِ[٢] بنُ عمر، عنِ القاسمِ، عن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا وعنهم».

قال: «ويُحكمُ بتصحيحِ نحوِ جزءٍ نصَّ علىٰ صحتِهِ مَن يُعْتَمَدُ عليه مِنَ الحفاظِ النقادِ[٣] أو لم ينصَّ علىٰ صحتِهِ معتمَدٌ عليه، والظاهرُ جوازُ تصحيحِهِ مِمَّن تَمَكَّن معرفةً وقَوِيَ إدراكًا، كما ذهَبَ إليه ابنُ القطَّانِ والمنذريُّ والدمياطيُّ والسبكيُّ وغيرُهُم[٤].

---

(١) كذا قاله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٩)، لكن قال السيوطي: «هذه عبارة الحاكم، ووافقه مَن نقلها، وفيها نظرٌ؛ فإنَّ الضمير في (جده) إن عاد إلىٰ جعفر، فجدُّهُ (عليٌّ) لم يسمع من (علي بن أبي طالب)، أو إلىٰ (محمد)، فهو لم يسمع من (الحسين)». «تدريب الراوي» (١/ ٨٣). وعلىٰ هذا لا تكون هذه السلسلة من أصح الأسانيد.

(٢) في النسخة: عبد الله. وما أثبتّه من «إرشاد الساري» للقسطلاني، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم.

(٣) في النسخة بدل (النقاد): الثقات. وما أثبته «إرشاد الساري».

(٤) وممن ذهب أيضًا إلىٰ جواز التصحيح للعصور المتأخرة: الإمام العراقي، فقال=

خلافًا لابن الصلاح[١]، حيث منَعَ لضعفِ هذه الأزمانِ».

(**وَالْحَسَنِ الْمَأْثُورِ**) اسمُ مفعولٍ، مِن أثر الشيء يأثره.

أي: وقسمٌ ما نُسِبَ إليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أي: الحسنُ: وهو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ مِن كونِهِ حجازيًّا، شاميًّا، عراقيًّا، مكيًّا، كوفيًّا، كأنْ يكونَ الحديثُ عن راوٍ قدِ اشتُهِرَ بروايةِ أهلِ بلدِهِ، كقتادةَ في البصريين، فإنَّ حديثَ البصريين إذا جاءَ عن قتادةَ ونحوِهِ كان مَخْرَجُهُ معروفًا، بخلافِهِ عن غيرِهِ.

والمرادُ به الاتصالُ، فالمنقطعُ والمرسلُ والمعضلُ لغيبةِ بعضِ رجالِها - لا يُعْلَمُ مخرجُ الحديثِ منها، فلا يسوغُ الحكمُ لمَخرَجِهِ بالحسنِ،

= في كتابه «التقييد والإيضاح» (١/ ٢٢٧): «فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن نقدمهم فيها تصحيحًا: فمِنَ المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان، صاحب كتاب «بيان الوهم والإيهام»، وقد صحح في كتابه المذكور عدة أحاديث.

وممن صحح أيضًا من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتابًا سماه: «المختارة»، التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها فيما أعلم.

وصحح الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري حديثًا في جزء له جمع فيه ما ورد فيه: «**غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ**». ثم صحح الطبقةُ التي تلي هذه أيضًا، فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي حديث جابر مرفوعًا: «**مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ**» في جزء جمعه في ذلك.

ثم صححَتِ الطبقةُ التي تلي هذه، وهم شيوخنا، فصحح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر في الزيارة في تصنيفه المشهور كما أخبرني به.

ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم إلا أن منهم من لا يُقبل ذاك منه، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئًا فأُنكر عليه تصحيحه، والله أعلم».

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٦).

فالمعتبرُ الاتصالُ ولو لم يُعرَفِ المَخرجُ، إذْ كلُّ معروفِ المخرجِ متصلٌ ولا عكسَ، وشهرةُ رجالِهِ بالعدالةِ والضبطِ المنحطِّ عنِ الصحيحِ(١).

ولو قيلَ: (هذا حديثٌ حسنُ الإسنادِ أو صحيحُهُ) فهو دونَ قولِهم: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، أو (حديثٌ حسنٌ) لأنه قدْ يصحُّ أو يحسنُ الإسنادُ لاتصالِهِ وثقةِ رواتِهِ وضبطِهِم دونَ المتنِ لشذوذٍ وعلةٍ.

وما قيل فيه: (حسنٌ صحيحٌ) أي: صحَّ بإسناد، وحَسُن بآخر(٢).

[٦] وَصَالِحٍ، مُضَعَّفٍ، ضَعِيفِ مُسْنَدٍ، الْمَرْفُوعِ، وَالْمَوْقُوفِ

(وَ) إلىٰ **(صَالِحٍ)**: وهو دونَ الحسنِ.

قال أبو داود(٣): «وما كان في كتابي – السننِ – مِن حديثٍ، فيه وَهْنٌ شديدٌ، فقدْ بيَّنْتُهُ، وما لم أذكرْ فيه شيئًا فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ مِن بعضٍ». انتهىٰ.

وقال الحافظ العسقلاني(٤): «لفظُ (صالح) في كلامِهِ –أي: أبي داود–

---

(١) «علوم الحديث» (ص٣٠) وما بعدها.

(٢) في النسخة: وما قيل فيه: حسن صحيح أو صح بإسناد آخر.

(٣) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلىٰ أهل مكة في وصف سننه (ص٣٧).

(٤) ابن حجر: هو الحافظ أبو الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني، المعروف بابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، أمير المؤمنين في الحديث، أصله من عسقلان بـ(فلسطين)، ومولده ووفاته بالقاهرة. من مصنفاته: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، و«نزهة النظر في شرح نخبة الفكر»، و«لسان الميزان»، وغيرها. ينظر «الأعلام» للزركلي (١/ ١٧٨).
وقوله في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٤٤) بتصرف يسير. ونَقَل قوله السخاوي في «الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٥٢).

أعمُّ من أن يكونَ للاحتجاجِ أو للاعتبارِ، فما ارتقىٰ إلىٰ الصحة ثم إلىٰ الحسن فهو بالمعنىٰ الأول، وما عداهما فهو بالمعنىٰ الثاني، وما قَصُرَ عن ذلك فهو الذي فيه وَهْنٌ شديدٌ».

وإلىٰ (**مُضَعَّفٍ**): وهو ما لم يُجْمَعْ علىٰ ضعفِهِ، بل في متنِهِ أو سندِهِ تضعيفٌ لبعضِهِم، وتقويةٌ للبعضِ الآخرِ(١)، وهو أعلىٰ مِن الضعيفِ(٢)، وفي البخاريِّ منه.

و(**ضَعِيفٍ**): وهو [ما] قَصُرَ عن درجةِ الحسنِ، وتتفاوتُ درجاتُهُ في الضعفِ بحسَبِ بُعْدِهِ مِن شروطِ الصحةِ.

و(**مُسْنَدٍ**) -بفتح النون-: وهو ما اتَّصلَ بسندِهِ مِن رواتِهِ إلىٰ منتهاهُ، رفعًا ووقفًا.

(**الْمَرْفُوعِ**): وهو ما أُضيفَ إلىٰ النبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، متصلًا كان أو منقطعًا، ويدخلُ فيه المرسلُ، ويشمل الضعيفَ.

(**وَالْمَوْقُوفِ**): وهو ما قصر علىٰ الصحابي، قولًا أو فعلًا ولو منقطعًا(٣).

---

(١) أفرد هذا النوع ابن الجوزي، واستدرك عليه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٠١) بأنه يُشترط فيه أن يترجح التضعيف أو يتساويا، ولا يترجح شيء منهما، وهو شرط لا بد منه، فكم من الأحاديث الصحيحة ما وقع في سنده راوٍ ضَعَّفه بعض العلماء، لكن لم يُعْتَدّ بجرحه.

(٢) قال شيخنا الدكتور نور الدين عتر في «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٢٩٨): «لكن هذا اطلاقه غير مُسَلَّم في رأينا؛ لأنه قد يترجح التضعيف، ويكون أشد جرحًا مما أجمع على ضعفه، كما إذا فسر بجارحٍ مفسقٍ، وصح ثبوت ذلك عنه ثبوتًا مؤكدًا، فإنه أشدُّ مما أُجمع على ضعفه لسوءِ حفظِ راويه. ولهذا فإنَّ الأَوْلى ما درج عليه جمهور المحدثين من عدم إفراد هذا النوع».

(٣) ويلاحظ في التعريف أنه لا يُشترط في الحديث الموقوف اتصالُ السند، وقد=

وهل يسمىٰ أثرًا؟ نعمْ.

ومنه قولُ الصحابي: (كُنَّا نفعلُ) ما لم يضفْهُ إلىٰ النبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ[١].

فإنْ أضافَهُ إليه، نحوُ قولِ جابرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»[٢]، فمِنْ قبيلِ المرفوعِ وإنْ كانَ لفظُهُ موقوفًا؛ لأنَّ غرضَ الراوي بيانُ الشرعِ.

وقيل: لا يكونُ مرفوعًا.

وقولُ الصحابيِّ: (مِنَ السُّنَّةِ كذا)، أو (أُمِرْنا) - بضمِّ الهمزةِ - أو (كُنَّا نُؤْمَرُ) أو (نُهِيْنا) أو (أُبِيحَ) حُكْمُهُ الرفعُ أيضًا، كقول الصحابي: «أَنَا أَشْبَهُكُمْ صَلاةً بِهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»[٣]، وكتفسيرٍ تعلَّقَ بسببِ النزولِ، وحديثِ المغيرة

= خالف هذا الشرط الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٩)، وهذا شرط لم يوافقه عليه أحدٌ كما قال الحافظ ابن حجر في «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٥١٢).

(١) هذا ما ذهب إليه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص٥٩٣) و«ابن الصلاح في علوم الحديث» (ص١٦) والنووي في «إرشاد طلاب الحقائق» (ص٧٦) وابن جماعة في «المنهل الروي» (ص٤٠).

لكن القول الراجح هو ما ذهب إليه كثير من المحققين أنه مرفوع، كالحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٩) و«ابن الملقن في البدر المنير» (٣/ ١٣٤) والعراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٣٦٧) والحافظ ابن حجر في «النكت» على ابن الصلاح» (٢/ ٥١٥) والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١١٩)، ويؤيده أن الظاهر من قوله هذا أنه يحكي الشرع؛ لأن ذلك دأبهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب العزل، رقم (٥٢٠٩) ومسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، رقم (١٤٤٠) من حديث جابر واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض، رقم (٣٩٢)=

رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَعُوْنَ بَابَهُ بِالأَظَافِيْرِ»[١]، صوَّب ابنُ الصلاحِ[٢] رفعَهُ كما نقله عنه القسطلانيُّ[٣]. قال: وقال الحاكمُ: موقوفٌ[٤].

وقولُ التابعيِّ فمَنْ دونَهُ: (يرفعُهُ)، أو (رفعَهُ)، أو (مرفوعًا) أو (يَبلُغُ بِهِ)، أو (يَرويه)، أو (يَنْمِيهِ) -بفتحِ أولِهِ، وسكونِ ثانيهِ، وكسرِ ثالثِهِ-، أو (يُسندُهُ) أو (يَأثُرُهُ) مرفوعٌ بلا خلافٍ.

والحاملُ له علىٰ ذلك الشكُّ في الصيغةِ التي سمع بها، أهي (قال رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أو (النبيُّ) أو نحو ذلك، كـ(سمعتُ) أو (حدثني)، وهو ممن لا يرىٰ الإبدال[٥]، أو طلبًا للتخفيفِ وإيثارًا للاختصارِ، أو للشكِّ في ثبوتِهِ، أو الورعُ، حيث علمَ أنَّ المرويَّ بالمعنىٰ فيه خلافٌ، وفي بعضِ الأحاديثِ قولُ الصحابيِّ: (عنِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرفعُهُ)، وهو في حكمِ قولِهِ: (عنِ اللهِ تعالىٰ).

ولو قال تابعيٌّ: (كُنَّا نعملُ) فليسَ بمرفوعٍ ولا بموقوفٍ إنْ لم يُضفْهُ

= من حديث أبي هريرة.

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٩) والبخاري في «الأدب المفرد»، رقم (١٠٨٠) والبزار في «مسنده»، رقم (٧٦٠٤) من حديث أنس، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٥): «رواه البزار، وفيه ضِرَار بن صُرَد، وهو ضعيف».

(٢) «علوم الحديث» (ص٤٩).

(٣) «إرشاد الساري» (١/ ٩).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص٥٩). وقال النووي: «ومراد الحاكم أنه ليس بمرفوع لفظًا، وإن كان مرفوعًا من حيث المعنىٰ» «إرشاد طلاب الحقائق» (ص٧٧).

(٥) في النسخة: وهو ممكن لا الإبدال. وما أثبته من «إرشاد الساري».

لزمنِ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بل مقطوعٌ، فإنْ أضافَهُ لزمنِهِم احْتُمِلَ الوقفُ؛ لأنَّ الظاهرَ اطلاعُهُم عليه وتقريرُهُم. واحْتُمِلَ عدمُهُ؛ لأنَّ تقريرَ الصحابيِّ قدْ لا يُنسبُ إليه، بخلافِ تقريرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإذا أُتي شيءٌ مِن صحابيٍّ موقوفًا عليه، مما لا مجالَ للاجتهادِ فيه، كقولِ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَتَىٰ سَاحِرًا أَوْ عَرَّافًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١)، فحكمُهُ الرفعُ؛ تحسينًا للظنِّ بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قالَهُ الحاكمُ.

[٧] مَوْصُولٍ، الْمُرْسَلِ، وَالْمَقْطُوعِ وَمُعْضَلٍ، مُعَنْعَنٍ، مَسْمُوعِ

و(**مَوْصُولٍ**) ويسمىٰ المتصلَ: وهو ما اتَّصلَ سندُهُ رفعًا ووقفًا، لا ما اتَّصلَ للتابعيِّ.

نعمْ، يسوغُ أنْ يقالَ: متصلٌ إلىٰ سعيدِ بنِ المسيَّبِ أو إلىٰ الزهريِّ مثلًا.

و(**الْمُرْسَلِ**): وهو ما رفعَهُ تابعيٌّ مطلقًا أو تابعيٌّ كبيرٌ إلىٰ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهو ضعيفٌ لا يُحتجُّ بِهِ كما عندَ الشافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ والجمهورِ، واحتجَّ بِهِ أبو حنيفةَ ومالكٌ وأحمدُ في المشهورِ عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فإنِ اعتُضِدَ بمجيئِهِ مِن وجهٍ آخرَ مسندًا أو مرسلًا أخذَ مرسِلُهُ العلم عن غيرِ رجالِ المرسلِ الأولِ احْتُجَّ بِهِ، ومِنْ ثَمَّ احتجَّ الشافعيُّ بمراسيلِ سعيدِ ابنِ المسيَّبِ لأنها وُجِدَتْ مسانيدَ مِن وجوهٍ أُخَرَ.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة، رقم (٩٢٥٢) من حديث أبي هريرة والحسن البصري.

قالَ النوويُّ(١): «إنما اختلفَ أصحابُنا المتقدمون في معنىٰ قولِ الشافعيِّ: (إرسالُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ عندنا حسنٌ)(٢) علىٰ قولين:

أحدهما: أنها حجةٌ عندَهُ، بخلافِ غيرِها مِنَ المراسيلِ؛ لأنها وُجِدتْ مسندةً.

ثانيهما: أنها ليستْ بحجةٍ عندَهُ، بل كغيرِها، وإنما رجَّحَ الشافعيُّ بمرسلِهِ، والترجيحُ بالمرسلِ جائزٌ.

قالَ الخطيبُ(٣): والصوابُ الثاني، وأما الأولُ فليس بشيءٍ؛ لأنَّ في مراسيلِ سعيدٍ ما لم يوجدْ بحالٍ مِن وجهٍ يصحُّ».

وأما مراسيلُ الصحابةِ كابنِ عباسٍ وغيرِهِ مِن صغارِ الصحابةِ عنه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما لم يسمعوه منه - فهو حجةٌ.



(١) «إرشاد طلاب الحقائق» (ص٨٢).

(٢) ذكره المزني في «مختصره» (ص٧٨) ونقله عنه النووي في «إرشاد طلاب الحقائق» (ص٨٢).

(٣) «الكفاية في علم الرواية» (١/ ٤٠٥).

[تعارض الوصل والإرسال]

وإذا تعارضَ الوصلُ والإرسالُ: بأنْ تختلفَ الثقاتُ في حديثٍ، فيرويهِ بعضُهُم متصلًا، وآخرُ مرسلًا، كحديثِ: «**لا نِكَاحَ إلا بِوَلِيٍّ**»[1]، رواهُ إسرائيلُ وجماعةٌ عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عن أبي بُردةَ، عن أبي موسىٰ، عنِ النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ورواهُ الثوريُّ وشعبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي بُردةَ، عنِ النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فقيلَ: الحكمُ للمسندِ إذا كان عدلًا ضابطًا. قال الخطيبُ: وهو الصحيحُ، وقد سُئِلَ عنه البخاريُّ فحَكَم لمن وصَلَ، وقال: الزيادةُ مِنَ الثقةِ مقبولةٌ.

هذا مع أنَّ المرسلَ شعبةُ وسفيانُ، ودرجتُهُما مِنَ الحفظِ والإتقانِ بحيث لا تخفىٰ.

وقيل: الحكمُ للأكثرِ. وقيلَ: للأحفظِ، وإذا قلنا به وكان المرسلُ الأحفظَ، فلا يقدحُ بِهِ في عدالةِ الواصلِ وأهليتِهِ علىٰ الصحيحِ.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٥) والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء «لا نكاح إلا بولي»، رقم (١١٠١) وابن ماجه في كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٨٠) والبخاري معلقًا في كتاب النكاح، باب من قال: لا نكاح إلا بولي، من حديث أبي موسىٰ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

[تعارض الرفع والوقف]

وإذا تعارضَ الرفعُ والوقفُ: بأنْ يرفعَ ثقةٌ حديثًا وقفَهُ ثقةٌ غيرُهُ، فالحكمُ للرافعِ؛ لأنه مُثْبِتٌ، وغيرُهُ ساكتٌ ولو كان نافيًا، فالمُثْبِتُ مقدَّمٌ علىٰ النافي.

[زيادة الثقة]

وتُقبلُ زيادةُ الثقاتِ مطلقًا، سواءً كانتْ مِن شخصٍ واحدٍ، بأنْ رواهُ مرةً ناقصًا، ومرةً أخرىٰ وفيه تلك الزيادةُ؛ أو كانتِ الزيادةُ مِن غيرِ مَنْ رواهُ ناقصًا.

وقيلَ: بل مردودةٌ مطلقًا. وقيلَ: مردودةٌ منه، مقبولةٌ مِن غيرِهِ.

وقالَ الأصوليون: إنِ اتحدَّ المجلسُ ولم يحتملْ غفلتُهُ عن تلك الزيادةِ غالبًا رُدَّتْ، وإنِ احتملَ قُبِلَتْ عندَ الجمهورِ. وإنْ جُهِلَ تعدُّدُ المجلسِ فأَوْلىٰ بالقَبولِ مِن صورةِ اتحادِهِ، وإنْ تعدَّدتْ يقينًا قُبِلَتْ اتفاقًا.

وقسمٌ إلىٰ (**الْمَقْطُوعِ**): وهو ما جاءَ عنْ تابعيٍّ مِن قولِهِ أو فعلِهِ موقوفًا. وليس بحجةٍ.

والمنقطعُ: ما سقَطَ مِن رواتِهِ واحدٌ قبلَ الصحابيِّ، وكذا مِن مكانين أو أكثرَ، بحيث لا يزيدُ كلُّ ما سقَطَ منها علىٰ راوٍ واحدٍ، ولم أذكرْهُ في النظمِ[1].

---

(١) أي: نَظْمه هذا المسمىٰ «أنفاس السحر».

(وَ) إلىٰ (مُعْضَلٍ): وهو ما سقَطَ مِن رواتِهِ قبلَ الصحابيِّ اثنانِ فأكثر مَعَ التوالي.

كقولِ مالكٍ: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولعدمِ التقييدِ باثنين قالَ ابنُ الصلاحِ[1]: «إنَّ قولَ المصنِّفين[2]: (قالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِن قبيلِ المعضلِ». نقلَهُ عنه القسطلانيُّ[3]. قال: «ومنه أيضًا حذفُ لفظِ النبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابيِّ معًا، ووقفُ المتنِ علىٰ التابعيِّ، كقولِ الأعمشِ عنِ الشعبيِّ: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيامَةِ: عَمِلْتَ كَذا وَكَذا؟ فَيَقُولُ: مَا عَمِلْتُهُ. فَتَنْطِقُ جَوارِحُهُ...» الحديث[4].

قلتُ: ولم ينصَّ علىٰ حجيتِهِ وعدمِها.

وإلىٰ (مُعَنْعَنٍ): وهو ما قيلَ فيهِ: (فلانٌ عنْ فلانٍ) مِن غيرِ لفظٍ صريحٍ بالسماعِ أو التحديثِ أو الإخبارِ [أتىٰ] عن رواةٍ مُسَمَّيْنَ معروفين.

[وهو] موصولٌ عندَ الجمهورِ بشرطِ [ثبوت] لقاءِ المعنعِنين بعضِهِم بعضًا ولو مرةً، وعدمِ التدليسِ مِن المعنعِنِ، لكنْ في شرطيةِ ثبوتِ اللقاءِ بينهما، وكذا في طولِ الصحبةِ، ومعرفةِ الروايةِ للمعنعِنِ عنِ المعنعَنِ عنه - خلافٌ.

---

(١) «علوم الحديث» (ص٦٠) بتصرف.

(٢) في النسخة: إن قول المصنف، أي البخاري. وما أثبته من «علوم الحديث» لابن الصلاح، و«إرشاد الساري» للقسطلاني.

(٣) «إرشاد الساري» (١/ ١٠).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٨٠) والحديث أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب، رقم (٢٩٦٩) متصلًا من حديث الشعبي عن أنس مرفوعًا.

صرَّح باشتراطِ اللقاءِ عليُّ بنُ المدينيِّ، وعليه الإمامُ البخاريُّ، وجعلاه شرطًا في أصلِ الصحةِ، وعزاه النوويُّ[١] للمحقِّقين، وهو مقتضىٰ كلامِ الشافعيِّ.

ولم يشترطْهُ مسلمٌ، بل أنكرَ اشتراطَهُ في مقدمة صحيحِهِ[٢]، وادعىٰ أنه قولٌ مخترعٌ لم يُسبقْ قائلُهُ إليه.

وقولي: (مَسْمُوعِ) نعتٌ لـ(مُعَنْعَنٍ)، وفيه إشارةٌ إلىٰ اشتراطِ اللقاءِ.

[٨] مُؤَنَّنٍ، مُعَلَّقٍ، مُدَلَّسٍ وَمُدْرَجٍ، عَالٍ، وَنازِلٍ قِسِ

وتنقسمُ السننُ إلىٰ (مُؤَنَّنٍ) اسمُ مفعولٍ: وهو قولُ الراوي: (حدثنا فلانٌ، أنَّ فلانًا قال). وهو كـ(عَنْ) في اللقاءِ والمجالسةِ والسماعِ، معَ السلامةِ مِنَ التدليسِ.

وإلىٰ (مُعَلَّقٍ): وهو المحذوفُ مِن أولِ سندِهِ، لا مِن وسطِهِ. مأخوذٌ مِن تعليقِ الجدارِ لقطعِ اتصالِهِ.

وإلىٰ (مُدَلَّسٍ) اسمُ مفعولٍ، مِنَ التدليسِ.

وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدها: أنْ يُسْقِطَ الراوي اسمَ شيخِهِ، ويرتقيَ إلىٰ شيخِ شيخِهِ، أو مَنْ فوقَهُ، فيسندُ عنه ذلك بلفظٍ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظٍ موهمٍ له، فلا يقول: (أخْبَرَنا) وما في معناها، بل يقولُ: (عَنْ فلانٍ)، أو (قالَ [فلانٌ]، أو [أَنَّ فلانًا)، موهمًا بذلك أنه سمعه مِمَّن رواهُ عنه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٢)، وينظر: «إرشاد طلاب الحقائق» (ص ٨٦).

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» (١/ ١٢٧).

وإنما يكون تدليسًا إذا كانَ المدلِّسُ قد عاصَرَ الذي يروي عنه، أو لقيَهُ ولم يسمعْ منه، أو سمعَ [منه] ولم يسمعْ ذلك الذي دلَّسَهُ [عنه]، فلا يُقْبَلُ مِمَّنْ عُرِف بذلك إلا ما صرَّح فيه بالاتصالِ، كـ (سَمعتُ).

وفي «الصحيحين» مِن حديثِ أهلِ هذا القسمِ المصرحِ فيه بالسماعِ - كثيرٌ، كالأعمشِ وقتادةَ والثوريِّ، وما فيهما مِن حديثِهم بالعنعنةِ ونحوِها؛ محمولٌ علىٰ ثبوتِ السماعِ عندَ المُخرِّجِ مِن وجهٍ آخرَ ولو لم نَطَّلعْ عليه؛ تحسينًا للظنِّ بصاحِبَي الصحيحِ.

ثانيها: تدليسُ التسويةِ: بأنْ يُسقِطَ الراوي [ضعيفًا] بين شيخيهما [الثقتَيْنِ]، فيستوي الإسنادُ كلُّهُ ثقات. وهو شرُّ التدليسِ، وكان بقيةُ بنُ الوليدِ أفعلَ الناسِ [له].

ثالثها: تدليسُ الشيوخِ: بأنْ يسمِّيَ شيخَهُ الذي سَمِعَ منه بغيرِ اسمِهِ المعروفِ أو ينسبَهُ أو يصفَهُ بما لم يُشتَهَرْ بِهِ تعميةً كيلا يُعرَفَ. وهو جائزٌ لقصدِ تيقُّظِ الطالبِ واختبارِهِ ليبحثَ عنِ الرواةِ.

(**وَ**) قَسَّمْتُ السننَ أيضًا إلىٰ (**مُدْرَجٍ**) اسمُ مفعولٍ، مِن أدرجَ: وهو كلامٌ يُذكرُ عقبَ الحديثِ متصلًا يوهم أنه منه، أو يكون عنده متنانِ بإسنادَيْنِ فيرويهما بأحدِهما -كروايةِ سعيدِ بنِ أبي مريمَ: «**لا تَبَاغَضُوا، وَلا تَحاسَدُوْا، وَلا تَدابَرُوا، وَلا تَنافَسُوا**»[1]، أدرجَ ابنُ أبي مريمَ: «وَلا تَنافَسُوا» مِن متنٍ

(١) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٦/ ١١٦)، ثم قال: «قال حمزة -أحد الرواة-: لا أعلم أحدًا قال في هذا الحديث عن مالك: (ولا تنافسوا) غير سعيد بن أبي مريم، وقد روىٰ هذه اللفظة (ولا تنافسوا) عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري». وأصل الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ما يُنهىٰ عن التحاسد =

آخرَ- أو يسمعُ حديثًا مِن جماعةٍ مختلفين في إسنادِهِ أو متنِهِ، فيرويه عنهم علىٰ الاتفاقِ، أو يسوقُ الإسنادَ فيَعرِضُ له عارضٌ فيقولُ كلامًا مِن قِبلِ نفسِهِ، فيظنُّ بعضُ مَنْ سمعَهُ أنَّ ذلك الكلامَ مِن متنِ الحديثِ، فيرويه عنه كذلك.

ويكونُ في المتنِ تارةً في أولِهِ، كحديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَسْبِغُوا الوُضُوْءَ؛ فَإِنَّ أَبا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **وَيْلٌ لِلْأَعْقابِ مِنَ النَّارِ**»[1]، فـ(أَسْبِغُوا) مِن قولِ أبي هريرة، والباقي مرفوعٌ.

ويكونُ أيضًا في أثنائِهِ، وفي آخرِهِ وهو الأكثرُ، كحديثِ ابنِ مسعودٍ: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ في الصَّلاةِ، فَقالَ: «**التَّحِيَّاتُ للهِ**...» إلىٰ آخرِهِ، أَدْرَجَ فيه أبو خَيْثمةَ زهيرُ بنُ معاويةَ أحدُ رواتِهِ عنِ الحسنِ بنِ الحرِّ هنا كلامًا لابنِ مسعودٍ، وهو «فَإِذَا قُلْتَ هَذا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاتَكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُوْمَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»[2].

وإلىٰ (**عَالٍ**)، وهو خمسةُ أقسامٍ:

- المطلقُ: هو القربُ مِن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعددٍ قليلٍ بالنسبةِ إلىٰ سندٍ آخرَ، يَرِدُ بذلك الحديثُ بعينِهِ بعددٍ كثيرٍ، أو بالنسبةِ لمطلقِ الأسانيدِ.

- [والقربُ] مِنْ إمامٍ مِن أئمةِ الحديثِ ذي صفةٍ عاليةٍ كالحفظِ

= والتدابر، رقم (٦٠٦٥) ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابر، رقم (٢٥٥٩) من حديث أنس.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، رقم (١٦٥) ومسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، رقم (٢٤١).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود، رقم (٣٩٩٦) وأبو داود، كتاب الصلاة، باب التشهد، رقم (٩٦٨).

والضبطِ، كمالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ بنِ حنبلَ وغيرِهِم.

- والقربُ بالنسبةِ لروايةِ الشيخين وأصحابِ السننِ.

- والعلوُّ بتقدُّمِ وفاةِ الراوي[١]، سواء كان سماعُهُ مَعَ متأخرِ[٢] الوفاةِ في آنٍ واحدٍ أو قبلَهُ.

- والعلوُّ بتقدُّمِ السماعِ، فمَنْ تقدَّمَ سماعُهُ مِن شيخٍ أعلىٰ مِمَّن سمعَ مِن ذلك الشيخِ نفسِهِ بعدَهُ.

(وَ)إلىٰ (**نازِلٍ**)، و(**قِسِ**) له بالعالي، فمفعولُ (**قِسِ**) محذوفٌ، والتقديرُ: قسِ له، أو قِسْهُ.

فالنازلُ كالعالي بالنسبةِ إلىٰ ضدِّ الأقسامِ العاليةِ.

[٩] مُسَلْسَلٍ، غَرِيبٍ، الْعَزِيزِ، مَعْ مُعَلَّلٍ، وَمَا بَرِي، شَذَّ، اتّبِعْ

وإلىٰ (**مُسَلْسَلٍ**): وهو ما ورَدَ بحالةٍ واحدةٍ في الروايةِ أو الرواةِ، وأصحُّها قراءةُ سورةِ الصفِّ.

وإلىٰ (**غَرِيبٍ**): وهو ما انفردَ راوٍ بروايتِهِ أو بروايةِ زيادةٍ فيه عمَّن يُجْمَعُ حديثُهُ -كالزهريِّ أحدِ الحفاظِ- في المتنِ أو السندِ.

وينقسمُ الغريبُ إلىٰ:

غريبٍ صحيحٍ، كالأفرادِ المخرجةِ في الصحيحين.

وإلىٰ غريبٍ ضعيفٍ، وهو الغالبُ علىٰ الغرائبِ.

---

(١) في النسخة: والعلو بتقديم رواة الراوي. وما أثبته من «إرشاد الساري».

(٢) في النسخة: من المتأخر. وما أثبته من «إرشاد الساري».

وإلىٰ غريبٍ حسنٍ، وفي جامعِ الترمذيِّ منه كثيرٌ.

وإلىٰ (**الْعَزِيزِ**): وهو ما انفردَ بروايتِهِ اثنان أو ثلاثةٌ دونَ سائرِ رواةِ الحافظِ[1] المرويِّ عنه.

(**مَعْ مُعَلَّلٍ**) -ولا يقال: (المعلولُ)- وهو خبرٌ ظاهرُهُ السلامةُ لجمعِهِ شروطِ الصحةِ، لكن فيه علةٌ خفيةٌ فيها غموضٌ تظهرُ للنقادِ أطباءِ السنةِ الحاذقين بعللِها عندَ جمعِ طرقِها والفحصِ عنها.

كمخالفةِ راوي ذلك الحديثِ لغيرِهِ مِمَّنْ هو أحفظُ وأضبطُ وأكثرُ عددًا، وتفردُهُ وعدمُ المتابعةِ عليه، مع قرائنَ تنبِّهُ علىٰ وهمِهِ في وصلِ مرسَلٍ، أو رفْعِ موقوفٍ، أو إدراجِ حديثٍ في حديثٍ أو لفظةٍ أو جملةٍ ليستْ مِنَ الحديثِ أدرجها فيه، أو وهمٍ بإبدالِ راوٍ ضعيفٍ بثقةٍ.

ويقعُ في الإسنادِ والمتنِ، وأمثلةُ ذلك كلُّها مبسوطةٌ في المطوَّلاتِ.

والفردُ، تارةً يكونُ مطلقًا: بأنْ يكونَ الراوي الواحدُ عنْ كلِّ واحدٍ مِنَ الثقاتِ وغيرِهِم، وأخرىٰ يكون بالهيئةِ إلىٰ صفةٍ خاصةٍ، وهو أنواعٌ، أعرضْنا عن إيرادِ الأمثلةِ لها معَ التفصيلِ خوفَ الإطالةِ المنافيةِ لوضعِ هذِهِ الكراسةِ.

وأشرتُ بقولي: (**وما بَرِي، شذَّ، اتّبعْ**) إلىٰ الشاذِّ: وهو ما خالفَ الراوي الثقةُ فيه جماعةَ الثقاتِ بزيادةٍ أو نقصٍ، فيُظَنَّ أنه وَهِمَ فيه.

[١٠] وَمُنْكَرٍ، مُضْطَرِبٍ، مَوْضُوعِ   مَقْلُوبٍ، الْمُرَكَّبِ، الْمَجْمُوعِ

(**وَمُنْكَرٍ**): وهو الذي لا يُعرَفُ متنُهُ مِن غيرِ جهةِ راويه، فلا متابعَ لَهُ ولا

---

(١) في النسخة: الحفاظ. وما أثبته من «إرشاد الساري».

شاهدَ. قاله الْبَرْدِيْجِيُّ[١]. والصوابُ التفصيلُ الذي ذكرَهُ ابنُ الصلاحِ في الشاذِّ[٢]، فراجِعْهُ في شرحِ نظمِنا للنخبةِ[٣].

و(**مُضْطَرِبٍ**): وهو ما رُوِيَ علىٰ أوجهٍ مختلفةٍ متدافعةٍ، علىٰ التساوي في الاختلاف، مِن راوٍ واحدٍ.

و(**مَوْضُوعِ**): وهو الكذبُ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

و(**مَقْلُوبٍ**)، كحديثٍ متنُهُ مشهورٌ براوٍ كـ(سالم) أُبْدِلَ بواحدٍ مِنَ الرواةِ نظيرُه في الطبقةِ كـ(نافع)، ليُرغبَ فيه لغرابتِهِ، أو قلبُ سندٍ لمتنٍ آخرَ مرويٍّ بسندٍ آخرَ، بقصدِ امتحانِ حفظِ المحدِّثِ، كقلبِ أهلِ بغدادَ علىٰ الإمامِ البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ مائةَ حديثٍ امتحانًا، فَرَدَّها علىٰ وجوهِها كما سردتُهُ في شرحِ نظمِ النخبةِ[٤].

و(**الْمُرَكَّبِ**) كإبدالِ نحوِ (سالم) بـ(نافع)، والذي رُكِّبَ إسنادُهُ لمتنٍ آخرَ ومتنُهُ لسندٍ آخرَ.

وقولي: (**الْمَجْمُوعِ**) نعتٌ (**الْمُرَكَّبِ**)، وهو تتميمٌ.

---

(١) في النسخة: البُرْجَنْدي. وهو تصحيف، وما أثبته من «إرشاد الساري».

والبرديجي: هو أبو بكر بن هارون بن روح البرديجي، نسبة إلى برديج -بفتح الباء، وسكون الراء، وكسر الدال، وياء ساكنة وجيم- مدينة بأقصى أذربيجان، (ت٣٠١هـ)، الإمام الحافظ الثبت، قال الدارقطني: ثقة جبل. ينظر «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٤٦)، و«معجم البلدان» (١/ ٣٧٨) و«الأعلام» (١/ ٢٥٠).

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٩).

(٣) واسم هذا الشرح: «الغرر شرح بهجة البصر».

(٤) مر ذكر اسم الكتاب من قبل.

[١١] مُنْقَلِبٍ، مُدَبَّجٍ، مُصَحَّفِ وَناسِخٍ، مَنْسُوخٍ، الْمُخْتَلِفِ

وتنقسمُ إلىٰ (**مُنْقَلِبٍ**): وهو الذي ينقلبُ بعضُ لفظِهِ علىٰ الراوي فيتغيرُ معناه.

كحديثِ البخاريِّ[١] في بابِ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف:٥٦]، عنِ صالح بنِ كيسانَ، عنِ الأعرج، عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رفعَهُ: «**اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلىٰ رَبِّهِمَا...**» الحديث، وفيه: «**أنه يُنْشِئُ لِلنارِ خَلْقًا**».

صوابُهُ كما رواهُ في موضعٍ آخرَ مِن طريقِ عبدِ الرزاقِ، عنْ همامٍ، عن أبي هريرةَ بلفظِ: «**فَأَمَّا الجنَّةُ فَيُنْشِئُ [اللهُ] لَها خَلْقًا**».

فسبَقَ لفظُ الراوي مِنَ الجنةِ إلىٰ النارِ، وصارَ منقلبًا؛ ولذا جزَمَ ابنُ القيم[٢] بأنه غلط.

و(**مُدَبَّجٍ**) -بالموحدةِ والجيمِ-: وهو روايةُ القرينين المتقاربين في السنِّ والإسنادِ، أحدِهِما عنِ الآخرِ. كروايةِ كلٍّ مِنْ أبي هريرة وعائشةَ عنِ الآخرِ، وكروايةِ التابعيِّ عنْ تابعيٍّ مثلِهِ، كالزهريِّ وعمرَ بنِ عبدِ العزيز، وكذا مَنْ دونهما.

و(**مُصَحَّفٍ**): وهو الذي [تغيَّرَ] بنقطِ الحروفِ أو حركاتِها أو سكناتِها.

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾، رقم (٧٤٤٩).

(٢) ينظر «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (١/ ٥٧٧) و«أحكام أهل الذمة» (٢/١١٠٦).

(**وَناسِخ**) و(**مَنْسُوخٍ**)، ويُعْرَفُ النسخُ بتخصيصِ الشارعِ عليه، كحديثِ بُرَيْدَةَ: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُوْرُوهَا**»(١).

و(**الْمُخْتَلِفِ**): وهو أنْ يوجدَ حديثان متضادَّان في المعنىٰ بحسَبِ الظاهرِ، فيُجمَعُ بما ينفي التضادَّ.

كحديثِ: «**لا عَدْوَىٰ وَلا طِيَرَةَ**»(٢)، وحديث: «**فِرَّ مِنَ الْمَجْذُوْمِ...**»(٣).

وقدْ جُمِعَ بينهما بأنَّ هذِهِ الأمراضَ لا تُعْدِي بطبعِها، ولكنْ جعَلَ اللهُ مخالطةَ المريضِ للصحيحِ سببًا لإعدائه، وقدْ يتخلَّفُ.

وهذا انتهاءُ شرحِنا للأبياتِ.

[١٢] **دُونَكَهاعَلَىٰ اخْتِصارٍ مُجْمَلَةْ لَكَنَّهَا بَدِيعَةٌ مُكَمَّلَةْ**

و(**دُونَكَها**) أي خذْها حالَ كونِها (**عَلَىٰ**) جهةِ (**اخْتِصارٍ مُجْمَلَةْ**) مِنَ الإجمالِ، مقابلِ التفصيلِ. (**لَكَنَّهَا بَدِيعَةٌ**) أي: حسنةٌ.

[١٣] **نَخْتِمُهَا يَا صَاحِ بِالصَّلَاةِ عَلَىٰ النَّبِيِّ الكامِلِ الصِّفَاتِ**

(**مُكَمَّلَة نَخْتِمُها يَا صَاحِ**) أي: ياصاحبي (**بِالصَّلاةِ**) معَ السلامِ (**عَلَىٰ النَّبِيِّ الْكامِلِ الصِّفاتِ**) كما مضىٰ في بدئنا لها؛ اقتداءً بسنتِهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربه، رقم (٩٧٧) من حديث بريدة الأسلمي.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الطيرة، رقم (٥٧٥٣)، ومسلم في كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، رقم (٢٢٢٥) من حديث ابن عمر.

(٣) ذكره البخاري معلقًا عن شيخه عفان الصفّار بواسطة، كتاب الطب، باب الجذام. وأخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة، رقم (٩٤٢٩).

[١٤] مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَشْبَالِ وَصَحْبِهِ مَسَانِدِ الكَمَالِ

و(**محمدٍ**) بدلٌ أو عطفُ بيانٍ علىٰ (**النَّبِيِّ**).

(**وَ**) علىٰ (**آلِهِ**): أتباعُهُ علىٰ دينِهِ، أو بني هاشمٍ والمطلبِ.

و(**الأشْبالِ**) جمعُ شِبل - بالكسر - نعتٌ لـ(**آلِهِ**).

(**وَ**) علىٰ (**صَحْبِهِ**) وهو اسمُ جمعٍ لـ(صاحب): وهو مَنْ رأىٰ النبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسلمًا ومات كذلك ولو تخلَّلَتْهُ ردةٌ عندَ الشافعيِّ وجماعةٍ.

(**مَسانِدِ الكَمالِ**) براعةُ الختامِ.

وصلىٰ اللهُ علىٰ سيدِنا محمد السيدِ الخاتمِ وآلِهِ وصحبِهِ الأكارمِ[1].

---

(١) **في نهاية النسخة كتب ما يلي:**

[تمت بقلم الفقير إلى المولى الكريم الباري عبد حسين بن المرحوم الشيخ علي الأنصاري الخزرجي النجاري، يوم الجمعة المباركة (١٢) رجب سنة (١٢٢٩هـ)].

وكتب على حاشية النسخة ما يلي:

[بلغ مقابلة على نسخة تلميذ مصنفها الأخ في الله حسين بن علي بن محمد البصري، عصر يوم الخميس (١٤) رجب، سنة (١٢٣٩هـ).

وقد كتبها من نسخة المصنف أطال الله بقاء المصنف، سنة (١٢٣٨هـ) بَلَّغَنَا الله رؤيته في المدينة المنورة على أحسن حال.

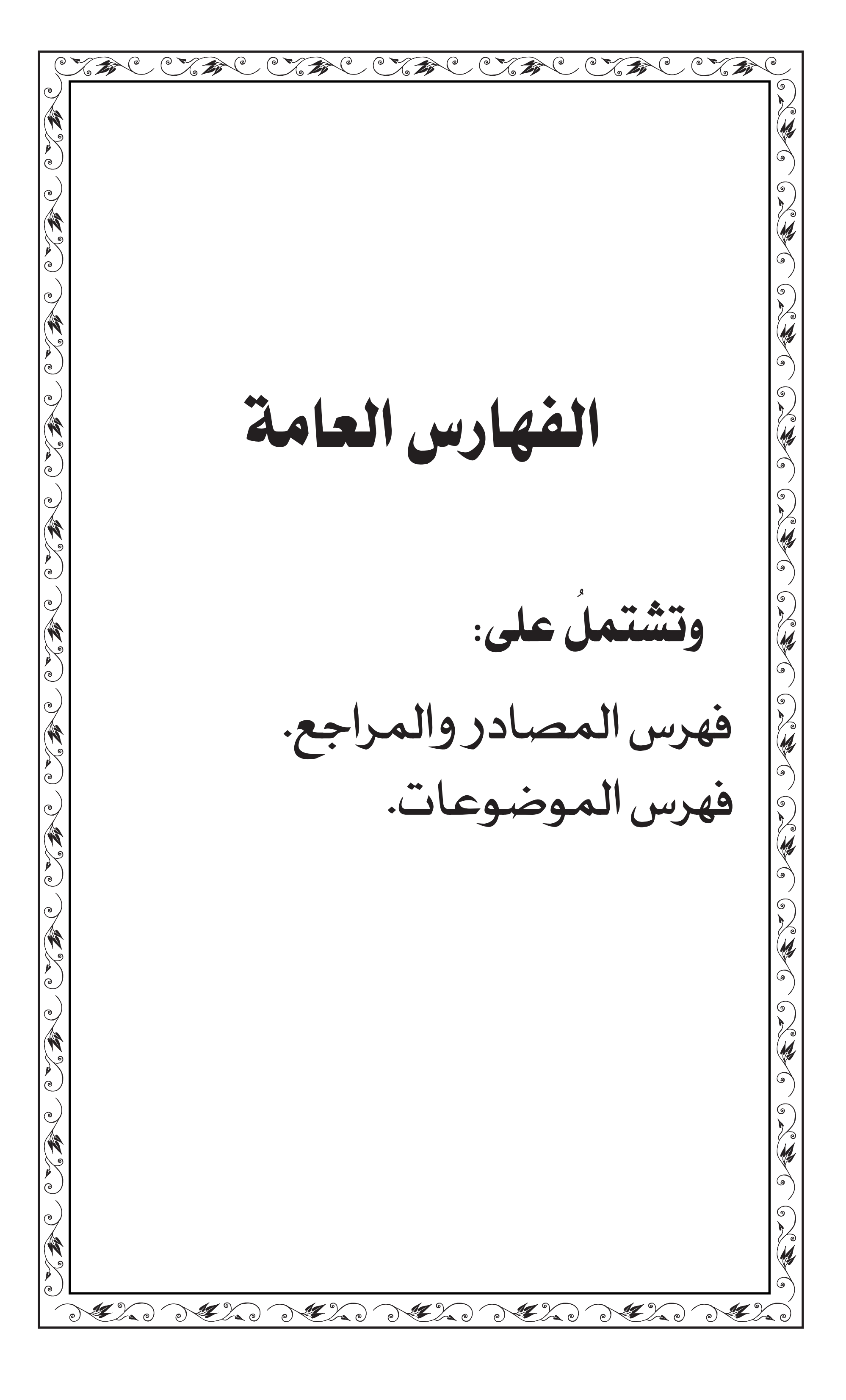
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

وكتبه الفقير عبد الرحمن بن حسين المدني الأنصاري].

قال رياض العيسى تقبل الله منه ومن والديه ومشايخه بمنه وكرمه:

انتهيت من مراجعته والتعليق عليه يوم الخميس ١/ جمادي الآخرة/ سنة ١٤٣٧هـ
في دولة الكويت الموافق ١٠/ ٣/ ٢٠١٦م

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

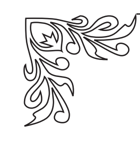


الفهارس العامة

وتشتملُ على:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

١- «**إرشاد الساري شرح صحيح البخاري**»: للقسطلاني (ت٩٢٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢- «**إرشاد طلاب الحقائق إلىٰ معرفة سنن خير الخلائق** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: للنووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر. دار اليمامة، دمشق، ط٣، (١٤١٢هـ).

٣- «**الأدب المفرد**»: للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، (١٤٠٩هـ).

٤- «**الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين**» للزركلي (ت١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، (١٩٩٢م).

٥- «**البحر الزخار**» (**مسند البزار**): للبزار (ت٢٩٢هـ). مؤسسة القرآن، بيروت، ط١، (١٤٠٩هـ).

٦- «**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**»: لابن الملقن (ت٨٠٤هـ). تحقيق: مجموعة من الطلبة. دار الهجرة، الرياض، ط١، (١٤٢٥هـ).

٧- «**التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح**»: لأبي الفضل العراقي (الابن) (ت٨٠٦هـ). تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله

خياط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، (١٤٢٩هـ).

٨- «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**»: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، وزارة الأوقاف، المغرب، (١٣٨٧هـ).

٩- «**الجامع الصحيح**» (**صحيح مسلم**): للإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).

١٠- «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وسننه وأيامه**» (**صحيح البخاري**): للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).

١١- «**السنن الصغرىٰ**» (**المجتبىٰ**): للنسائي (٣٠٣هـ). دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).

١٢- «**الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**»: للسخاوي (ت٩٠٢هـ). تحقيق: محمد سيدي محمد محمد الأمين. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، (١٤٢٢هـ).

١٣- «**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقوال في وجوه التأويل**»: للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤- «**الكفاية في علم الرواية**»: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٥- «**المسك الأذفر في نشر مزايا القرنين الثاني عشر والثالث عشر**»: لأبي المعالي الآلوسي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط١، (١٤٢٧هـ).

١٦- «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»: للنووي (ت٦٧٦هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٧- «**المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**»: لبدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣هـ). تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. دار الفكر، دمشق، ط٢، (١٤٠٦هـ).

١٨- «**النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح**»: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، (١٤٠٤هـ).

١٩- «**إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون**»: لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠- «**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**»: للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: محمد إبراهيم. مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركائه، (١٣٨٤هـ).

٢١- «**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**»: للسيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكلم الطيب، دمشق، ط١، (١٤٢٦هـ).

٢٢- «**تذكرة الحفاظ**»: للذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣- «**جامع الترمذي**»: للترمذي (ت٢٧٩هـ)، دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).

٢٤- «**حاشية علىٰ الكشاف للزمخشري**»: للجرجاني (ت٨١٦هـ). نسخة خطية [عدد الأوراق: ١١٢].

٢٥- «**حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**»: لعبد الرزاق البيطار (ت١٣٣٥هـ).

٢٦- «**رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**»: لأبي داود (ت٢٧٥هـ)، دار العربية، بيروت.

٢٧- «**سنن ابن ماجه**»: لابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).

٢٨- «**سنن أبي داود**»: لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).

٢٩- «**شرح الكافية الشافية**»: لابن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق: عبد المنعم هريدي. جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ط١.

٣٠- «**شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**»: لابن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق: الدكتور عدنان الدوري. وزارة الأوقاف، بغداد، ط١، (١٣٩٧هـ).

٣١- «**طبقات الشافعية**»: لابن قاضي شهبة (ت٨٧١هـ). تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان. عالم الكتب، بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ).

٣٢- «**طريق الهجرتين وباب السعادتين**»: لابن القيم (ت٧٥١هـ)، دار ابن القيم، الدمام، ط٢، (١٤١٤هـ).

٣٣- «**علوم الحديث**»: لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر، دمشق، ط٣، (١٤١٨هـ).

٣٤- «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»: للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ).

٣٥- «**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**»: للهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٦- «**مختصر المزني**» (**مطبوع مع الأم**): لأبي إبراهيم المزني (٢٦٤هـ). دار المعرفة، بيروت، (١٣٩٣هـ).

٣٧- «**مختصر في شواذ القرآن**»: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ). مكتبة المتنبي، القاهرة.

٣٨- «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ). دار المعارف، مصر، (١٩٨٠م).

٣٩- «**معجم البلدان**»: لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ). دار الفكر، بيروت.

٤٠- «**معجم المطبوعات العربية والمعربة**»: لسركيس (ت١٣٥١هـ). مطبعة سركيس، مصر، (١٣٤٦هـ).

٤١- «**معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية**»: لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٤هـ).

٤٢- «**معرفة علوم الحديث**»: لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ). تحقيق: السيد معظم حسين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (١٣٩٧هـ).

٤٣- «**منهج النقد في علوم الحديث**»: للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر، دمشق، ط٣، (١٤١٨هـ).

٤٤- «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**»: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة الصباح ، دمشق ، ط٣ ، (١٤٢١هـ).

٤٥- «**هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**»: لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.






فهرس الموضوعات



قائمة إصدارات



- القدس في القلب والذاكرة
- حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية
- المجموعة القصصية للأطفال (الأولى)
- الحوار مع الآخر المنطلقات والضوابط
- النقد الذاتي رؤية نقدية إسلامية
- المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح
- الحج ولادة جديدة
- الفنون الإسلامية تنوع حضاري فريد
- لا إنكار في مسائل الاجتهاد
- المجموعة الشعرية للأطفال
- التجديد في التفسير نظرة في المفهوم والضوابط
- مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي
- مقالات الشيخ عبد العزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام
- موسوعة الأعمال الكاملة الخضر حسين
- علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي
- براعم الإيمان نموذج رائد في صحافة الأطفال
- الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره
- الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام
- الحوالة
- التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف فيها عن الإمام مالك بن أنس
- الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي
- الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة
- التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد

- فقه المريض في الصيام
- القسمة
- أصول الفقة عند الصحابة- معالم في المنهج
- السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات
- لطائف الأدب في استهلال الخطب
- نظرات في أصول البيوع الممنوعة
- الإعلاء الإسلامي للعقل البشري
- ديوان شعراء الوعي الإسلامي
- ديوان خطب ابن نباتة
- الإظهار في مقام الإضمار
- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم
- الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي وجهوده في كتابه تهذيب الكمال
- في رحاب آل البيت النبوي
- الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية
- منهاج الطالب في المقارنة بين المذاهب
- معجم القواعد الفقهية ومصادرها
- كيف تغدو فصيحا
- موائد الحيس في فضائل امرؤ القيس
- إتحاف البرية فيما جد من المسائل الفقهية
- تبصرة القاصد على منظومة القواعد
- حقوق المطلقة في الشريعة الإسلامية
- اللغة العربية الفصحى
- المذهب عند - الحنفية - المالكية - الشافعية - الحنابلة
- منظومات أصول الفقه
- أجواء رمضانية
- المنهج التعليلي بالقواعد الفقهية عند الشافعية

- نحو منهج إسلامي في رواية الشعر ونقده
- دراسات وأبحاث نشرت في مجلة الوعي الإسلامي
- ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه
- التقصي لما في الموطأ من حديث النبي
- المجموعة القصصية للأطفال (الثانية)
- كراسة لون للأطفال
- موسوعة رمضان
- جهد المقل
- العذاق الحواني على رسالة القيرواني
- قواعد الإملاء
- العربية والتراث
- النسمات الندية في الشمائل المحمدية
- اهتمامات تربوية
- أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب
- القرائن وأثرها في علم الحديث
- جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها
- سيرة حميدة ومنهج مبارك
- أبحاث مؤتمر الصحافة الإسلامية الأول
- نظام الوقف
- قراءة في دفتر قديم الأصمعيات
- قراءة أخرى في دفتر قديم الكامل
- الترجيح بين الأقيسة المتعارضة
- التلفيق وموقف الأصوليين منه
- التربية بين الدين وعلم النفس
- مختصر السيرة النبوية
- معجم الخطاب القرآني في الدعاء

- المسائل الطبية المعاصرة في باب الطهارة
- المسائل الفقهية المستجدة في النكاح
- دليل قواعد الإملاء
- علم المخطوط العربي
- التراث العربي
- من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه
- نهاية المرام في معرفة من سماه خير الأنام (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ١)
- الجزء المسلسل بالأولية والكلام عليه (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٢)
- مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٣)
- السراج الوهاج في ازدواج المعراج (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٤)
- الاستدراك (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٥)
- جواب العلامة السفاريني (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٦)
- مآخذ العلم (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٧)
- تحفة الأمين فيمن يقبل قوله بلا يمين (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٨)
- شذائر (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ٩)
- شرح أنفاس السحر في أقسام الحديث والأثر (ذخائر مجلة الوعي الإسلامي ١٠)
- تلوين الخطاب
- التاريخ في الإسلام
- رسالة في الوقف
- أغاريد البراعم
- أخلاقنا الجميلة
- قصص للأطفال
- قواعد العدد والمعدود
- أسرار العربية
- علماؤنا وتراث الأمم، القوس العذراء وقراءة التراث

- المسائل الأصولية المستدل لها بقوله تعالى:
« أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا »
- إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين
- الحسبة على المدن والعمران
- عبقرية التأليف
- الأمالي اللغوية في المجالس الكويتية
- التقريب والإرشاد
- سلسلة أشيائي «قصص للأطفال»
- حكايات لا تنسى مع ديمة
- علاج السمنة أحكامه وضوابطه
- المسجد الأقصى أربعون معلومة نجهلها
- تفسير عبدالله بن مسعود الهذلي جمعا وتحليلا
- الإرفاد لمن غدى على نظم قطر الندى
- القول المأثور في إحياء الصواب المهجور
- أساليب الخطاب في القرآن الكريم
- الأشربة والأطعمة
- قواعد اللغة العربية
- الصرف العربي
- علم البلاغة
- بحور الشعر العربي
- المجموعة العربية
- مفاتيح سور القرآن الكريم
- تخريج الحديث
- تطبيقات الحكمة في دعوة أفراد المجتمع
- معالم الحكمة في منهج دعوة سماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز « رحمه الله»

